S/2025/311

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
19 May 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 13 أيار/مايو 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريرا موجزا أعدته الدانمرك عن المناقشة التي عُقدت يومي 24 و 25 آذار/مارس 2025 كمناقشة مفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع "تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام: الاستجابة للواقع الجديد" في إطار البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين" (انظر المرفق).

وآمل أن يكون التقرير المرفق بمثابة مرجع للدفع قُدما بالمناقشة الهامة الجارية بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كريستينا ماركوس **لاسن**
السفيرة
الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

020625 280525 25-07854 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 13 أيار/مايو 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للدانمرك لدى الأمم المتحدة

موجز الرئيس للمناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى التي عُقدت في مجلس الأمن بشأن موضوع "تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام: الاستجابة للواقع الجديد"، في 24 و 25 آذار/مارس 2025

مقدمة

عقد مجلس الأمن، برئاسة الدانمرك، في 24 و 25 آذار/مارس 2025 مناقشةً مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع "تعزيز القدرة على التكيف في عمليات الأمم المتحدة للسلام: الاستجابة للواقع الجديد". وترأس الجلسة وزير خارجية الدانمرك، لارس لوكه راسموسن. واستمع المجلس إلى إحاطتين من الأمين العام ومن مديرة البحوث ورئيسة مركز براين أوركهارت لعمليات السلام في المعهد الدولي للسلام، جينا روسو. وشارك ما مجموعه 82 متكلما في المناقشة المفتوحة[1].

ومن أجل توجيه المناقشة، أُعدت مذكرة مفاهيمية وأُصدرت كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2025/141).

وعُقدت المناقشة المفتوحة في ظل خلفية من تزايد التشرذم والتقلبات والتعقيدات في العالم – وهي اتجاهات تعكسها وتؤججها في الوقت نفسه النزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم. ومع تطور هذه الديناميات، يجب على استجابتنا الجماعية أن تتطور هي أيضا، بما فيها عمليات الأمم المتحدة للسلام. وقد نُظمت المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب حيث أتاحت منبرا لطرح أفكار جديدة ومقترحات تطلعية بشأن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام. وأكّدت المناقشة الالتزام القوي بعمليات السلام واستمرار الطلب عليها باعتبارها أداة أساسية لصون السلام والأمن الدوليين، وقدمت أيضا مساهمات لإثراء الاستعراض المقبل لجميع أشكال عمليات الأمم المتحدة للسلام. وساهمت لجنة بناء السلام أيضا بمشورتها بشأن موضوع المناقشة المفتوحة (S/2025/180)، وهي مشورة رحبت بها عدة دول أعضاء.

"بالنسبة للملايين، يعتبر العلم الأزرق والخوذ الزرقاء رمزين للأمل"[2].

(1) بالإضافة إلى أعضاء المجلس، شاركت في الجلسة الدول التالية غير الأعضاء في المجلس: إثيوبيا، والأرجنتين، والأردن، وأرمينيا، وإسبانيا، وأستراليا، وإسرائيل، وإكوادور، وألبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وأنغولا، وأوروغواي، وأوغندا، وأوكرانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وباراغواي، والبرازيل، والبرتغال، وبنغلاديش، وبوروندي، وبولندا، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، وبيرو، وتايلند، وتركيا، وتشيكيا، وتونس، وتيمور – ليشتي، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وزمبابوي، وسري لانكا، والسلفادور، وسلوفاكيا، وسويسرا، والعراق، وغواتيمالا، والفلبين، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وفييت نام، وقبرص، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، ولاتفيا، ولبنان، ومالطة، وماليزيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، وميانمار، وناورو، والنمسا، ونيبال، ونيجيريا، والهند، وهولندا، واليابان والاتحاد الأوروبي.

(2) انظر S/PV.9884.

الإحاطتان

شدد الأمين العام على الدور الحاسم لعمليات الأمم المتحدة للسلام في صون السلام والأمن الدوليين، مسلطا الضوء في الوقت نفسه على التحديات المتزايدة التي تواجهها تلك العمليات، بما في ذلك النزاعات المعقدة والمطوّلة، ودور الجهات الفاعلة من غير الدول، وتأثير تغير المناخ. ودعا إلى نماذج جديدة لعمليات السلام تتسم بالقدرة على التكيف، مستشهدا بالنهج المقترح المصمم خصيصا للوضع في هايتي وزيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية. وأشار إلى الاستعراض الشامل لعمليات السلام الجاري تنفيذه، الذي يهدف إلى جعلها أكثر مرونة وفعالية. وسلّط الضوء على استمرار عدم التطابق بين الولايات والموارد المتاحة، وأكد على الحاجة إلى التفاعل المبكر مع البلدان المضيفة والسكّان. وحثّ الأمين العام مجلس الأمن على تقديم دعم سياسي موحد وضمان أن تكون عمليات السلام مزودة بموارد كافية، وأن تُحدد لها ولايات واضحة وأهداف قابلة للتحقيق.

وتطرقت السيدة روسو إلى النجاحات التي حققتها عمليات الأمم المتحدة للسلام على مر السنين، ولكنها أشارت إلى أن النزاعات العالمية الحديثة تتطلب عمليات أكثر مرونة وقابلية للتكيف. ولهذا الغرض، قدمت أربع توصيات هي التالية: (أ) تعزيز ثقافة التخطيط داخل الأمم المتحدة لضمان تمكّن المنظمة من العمل بشكل استباقي واستراتيجي؛ و (ب) اعتماد ثقافة تحمّل المخاطر لإتاحة المجال للحلول المبتكرة والتعلّم بالمحاولة والخطأ؛ و (ج) تشجيع الأمانة العامة على عدم ممارسة الرقابة الذاتية على التوصيات التي تقدمها إلى المجلس، بالرغم من المناورات السياسية الصعبة؛ و (د) النظر في تطبيق نهج نمطي لعمليات السلام، الأمر الذي من شأنه أن يوفر فرصا لبذل جهود محددة الأهداف ومراعية للسياق بقدر أكبر، ولكنه ينطوي أيضا على مخاطر، بما فيها احتمال تهميش الأبعاد الرئيسية لبناء السلام.

المناقشة

أكّدت المناقشة الرفيعة المستوى التي أعقبت الإحاطتين على الدور الذي لا غنى عنه لعمليات الأمم المتحدة للسلام في دعم ولاية مجلس الأمن المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. وكان هناك اتفاق واسع النطاق على الحاجة إلى عمليات أكثر مرونة وقابلية للتكيف بوسعها الاستجابة بفعالية للمشهد المعقد الحالي للنزاعات. وأكد المشاركون على أهمية وجود ولايات واضحة وواقعية مصممة بحسب السياق المحدد للدولة المضيفة المعينة، تدعمها ثقافة أقوى في مجال التخطيط. وينبغي أن تشمل هذه الجهود بناء القدرات والتدريب وفقا لما يتطلبه المشهد الحالي للتهديدات، فضلا عن تعزيز التنسيق فيما بين البعثات والأمانة العامة ولجنة بناء السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة المحلية. وشددت بعض الدول الأعضاء على ضرورة احترام سيادة الدولة المضيفة والامتثال لمبدأي الموافقة والحياد. وسلّطت عدة دول الضوء أيضا على أهمية تسخير الابتكار والاستفادة من عملية صنع القرار المستندة إلى البيانات، والنهج القائمة على المعلومات الاستخبارية والأدوات الرقمية من أجل تعزيز الكفاءة وجعل عمليات السلام أكثر ملاءمة للغرض المتوخى منها. وسلّط المشاركون في المناقشة الضوء أيضا على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك على إشراك النساء والشباب في عمليات السلام.

وأقرّت غالبية المتكلمين أيضا بالحاجة إلى ولايات مركّزة وواقعية وقابلة للتكيف وللتنفيذ – مع التأكيد على أن نجاح عمليات السلام يتوقف على وجود أهداف سياسية محددة بوضوح. وحاجج عدة متكلمين بأن عمليات السلام ينبغي أن تأخذ في الحسبان جميع المراحل المتوالية لعمليات إحلال السلام،

وأن تشمل نظم الإنذار المبكر والإجراءات الوقائية وجهود بناء السلام. وأعرب آخرون عن قلقهم بشأن الميل إلى إسناد ولايات واسعة النطاق، مشيرين إلى ما تنطوي عليه من احتمال إطالة مدة البعثات وارتفاع كلفتها، وحذروا مما يسمى بولايات "شجرة عيد الميلاد"، التي قد تتسبب في تمييع المهام الأساسية للبعثة وتفاعلاتها المحددة الهدف.

وشدّد معظم المتكلمين على أهمية التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية كجزء محوري من عمليات السلام في المستقبل. ومن شأن تحسين التنسيق وتعزيز الشراكات أن يمكّنا الأمم المتحدة والشركاء من استخدام مزاياهما النسبية. وسلطت عدة بلدان الضوء على وجه التحديد على **التعاون مع** الاتحاد الأفريقي وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2719 (2023) باعتبارهما عنصرين مهمين لجهود السلام التي ستبذلها الأمم المتحدة في المستقبل.

وأعلنت باكستان والدانمرك وجمهورية كوريا عن تشكيل "ثلاثي المجلس" المخصص للعمل بشكل استباقي للتشديد بدرجة أكبر على جميع جوانب عمليات الأمم المتحدة للسلام وتعزيز النقاش البناء من أجل تحصين هذه الأداة الهامة في مواجهة المستقبل.

التوصيات

باختصار، يمكن تسليط الضوء على التوصيات الرئيسية التالية المنبثقة من المناقشة:

- تعزيز قدرة عمليات الأمم المتحدة للسلام على التكيف وتعزيز مرونتها من أجل التصدي بفعالية لنظم النزاعات التي تزداد تعقيدا وطولا وتقلبا، بما في ذلك من خلال اتباع نُهج نمطية محددة السياق.
- تعزيز التخطيط الاستراتيجي والمتكامل على نطاق منظومة الأمم المتحدة عبر ضمان أن يكون تخطيط البعثات استباقيا وتطلعيا ومتسقا مع الأهداف السياسية والموارد المتاحة والظروف السائدة على الأرض.
- كفالة وضع ولايات واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق ومصممة خصيصا لتتناسب مع السياق المعيّن، مع الاعتراف بالتوازن بين الولايات الشاملة اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة والمترابطة، وما يلزم من تحديد متعمد للأهداف من أجل ضمان فعالية عمليات السلام وتركيزها ومرونتها على مر الوقت.
- توطيد الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما مع الاتحاد الأفريقي، من أجل الاستفادة من المزايا النسبية وتعزيز الملكية الوطنية الشاملة بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن 2719 (2023).
- تعزيز النُهج الشاملة إزاء السلام بضمان المشاركة المجدية والحماية للنساء والشباب والمجتمعات المهمشة والمجتمع المدني في جميع مراحل عمليات السلام، بما في ذلك من خلال زيادة ترسيخ الطابع المؤسسي للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وتفعيلهما.

- تعزيز الابتكار والاستفادة من النهج القائمة على البيانات لتحسين استجابة عمليات السلام وفعاليتها وكفاءتها، بما في ذلك من خلال استخدام الأدوات والتكنولوجيات الرقمية.

- ضمان الدعم السياسي المستدام والموحد والمتسق من جانب مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال التفاعل مع الحكومات المضيفة والمجتمعات المحلية، وعن طريق تمكين الأمانة العامة من تقديم تحليلات صريحة وفي الوقت المناسب.

- النهوض بنهج شامل على نطاق جميع المراحل المتوالية لعمليات إحلال السلام، يشمل الإنذار المبكر والوقاية وحفظ السلام وبناء السلام، من أجل معالجة العوامل البنيوية المسببة للنزاعات، والنهوض بالحلول السياسية ودعم النتائج المستدامة على صعيد السلام. وسيكون الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام أساسيا لتحقيق هذا الهدف.